



التخطيط اللغوي في التعليم المغربي وسؤال التنمية:

من الاغتراب اللساني إلى حتمية السيادة المعرفية في ضوء تجارب دولية

د. عبد الحفيظ اشريطية

خريج سلك الدكتوراه

تخصص: لسانيات (اللغة العربية)

جامعة محمد الأول وجدة

المغرب

ملخص البحث:

يُعالج هذا البحث المفارقة الجوهرية التي تَسِمُ النسق التعليمي والتنموي في المغرب، والمتتمثلة في التناقض الصارخ بين الطروحات السوسiolسانية المؤكدة على أولوية اللغات الوطنية في تحقيق الإقلاع التنموي، وبين الممارسة الميدانية للسياسات اللغوية التي تركز هيمنة اللغة الأجنبية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية في تدريس المعارف والعلوم. تنطلق إشكالية البحث من التساؤل المركزي حول الكيفية التي تسهم بها هذه الهيمنة في إعاقَة عجلة التنمية الشاملة، وإنتاج حالة من الاغتراب اللغوي تعمق الفجوات المعرفية وتكرس اللامساواة الطبقية. ولمقاربة هذا الإشكال، يستند البحث إلى إطار نظري يتقاطع فيه علم اللغة الاجتماعي مع اقتصاديات اللغة، معتمداً على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك العلاقة السببية بين الاغتراب اللساني وتواضع مؤشرات التنمية، كالمدرس المدرك والتعثر الأكاديمي، ليرز كيف يتحول التدريس باللغة الأجنبية إلى أداة للانتقاء والفرز الاجتماعي بدل أن يكون جسراً للانفتاح المعرفي.

وفي سياق استقراء الحلول وتجاوز الإخفاقات البيداغوجية والتشريعية، كشفل مبدأ "التناوب اللغوي" الذي أفرز واقعاً من "الأمية المتعددة اللغات"، يوظف البحث المنهج المقارن لاستحضار تجارب دولية رائدة في كل من إندونيسيا، وتنزانيا، واليابان. وقد أثبتت هذه النماذج أن تحقيق الطفرة الصناعية، وتوطين التكنولوجيا، وبناء الرأسمال البشري، لا يستقيم إلا بجعل اللسان الوطني الأداة الحصرية لاكتساب العلوم وإنتاجها. وتخلص الدراسة إلى أن معالجة الاختلالات الهيكلية للمنظومة التربوية والاقتصادية تظل مشروطة باستعادة السيادة اللغوية الكاملة، داعية إلى إرساء عدالة لغوية منصفة تنهي الارتكان للإمبريالية اللغوية، وتضع اللغات الوطنية في صدارة المشهد التنموي بوصفها الرافعة الوحيدة لتحفيز ملكات الإبداع وبناء مجتمع معرفي مستقل ومستدام.



Abstract:

This study addresses the fundamental paradox characterizing the educational and developmental system in Morocco, manifested in the stark contradiction between sociolinguistic paradigms that emphasize the primacy of national languages in achieving developmental takeoff, and the empirical practice of language policies that perpetuate the dominance of the foreign language inherited from the colonial era in the teaching of sciences and knowledge. The research problem stems from the central inquiry into how this dominance impedes comprehensive development and generates a state of linguistic alienation that widens cognitive gaps and entrenches social inequality. To approach this issue, the study relies on a theoretical framework at the intersection of sociolinguistics and the economics of language. It adopts a descriptive-analytical method to deconstruct the causal relationship between linguistic alienation and poor development indicators, such as school dropout rates and academic underachievement demonstrating how foreign-language instruction morphs into a tool for social stratification and selection rather than serving as a bridge to cognitive openness.

In exploring solutions and seeking to overcome pedagogical and legislative failures, such as the collapse of the "linguistic alternation" principle, which has spawned a reality of "multilingual illiteracy" the study employs a comparative approach to examine pioneering international experiences in Indonesia, Tanzania, and Japan. These models demonstrate that achieving industrial breakthroughs, localizing technology, and building human capital can only be realized by establishing the national language as the exclusive medium for acquiring and producing scientific knowledge. The study concludes that rectifying the structural imbalances within the educational and economic systems remains contingent upon restoring absolute linguistic sovereignty. It advocates for the establishment of equitable linguistic justice to end reliance on linguistic imperialism, thereby positioning national languages at the forefront of the developmental landscape as the sole catalyst for stimulating creative faculties and building an independent, sustainable knowledge society.



المقدمة:

تُعَدُّ اللغة ظاهرة اجتماعية بالغة التعقيد، تتجاوز وظيفتها التواصلية النمطية لتشكّل محركاً أساسياً للتنمية الشاملة، ورافعة محورية لبناء الرأسمال البشري وتوطيد المعرفة. وفي هذا الإطار، يتدخل التخطيط اللغوي بوصفه آلية مؤسساتية استراتيجية موجهة لضبط الاستعمالات اللغوية، وتدبير التعدد اللساني داخل الفضاء العام. وفي السياق المغربي، يبرز هذا التخطيط في قطاع التعليم كأحد أهم التحديات التي تُحدد مآلات التنمية وتصوغ معالم الأمن اللغوي والثقافي؛ إذ يُعتبر خيار "لغة التدريس"، لاسيما في التخصصات العلمية والدقيقة، متغيراً حاسماً يرجح كفة جودة المخرجات التعليمية والارتقاء المعرفي، أو يكرس في المقابل ظاهرة الاغتراب اللغوي والتعثر الدراسي.

وتنطلق إشكالية هذا البحث من مفارقة جوهرية تَسِمُ النسق التعليمي والتنموي بالمغرب، وتتجلى في التناقض الصارخ بين المكتسبات العلمية التي تؤكد النماذج النظرية السوسiolسانية، وبين الممارسة الميدانية للسياسات اللغوية. ففي حين تُجمع الدراسات الحديثة والتجارب الدولية المقارنة على أن الإقلاع التنموي الحقيقي، وتحقيق الاندماج السوسيو-اقتصادي، لا يتحققان إلا بالاستثمار في اللغات الوطنية، يستمر النظام التعليمي المغربي في إعادة إنتاج سياسات تمنح الأولوية للغات الأجنبية. وتتصدر اللغة الفرنسية هذا المشهد كونها الأداة المفضلة والمهيمنة لاكتساب المعرفة وإنتاجها، مما يفرضي إلى تهميش اللغات الوطنية، وإقصائها بالمنهج من الفضاء الأكاديمي ودورة الإنتاج الاقتصادي، وهو ما يُعمق من أزمة الانتماء والارتباك الهوياتي لدى المتعلمين.

تأسيساً على هذا التشخيص، يتبلور التساؤل المركزي لهذا البحث على النحو الآتي: كيف تسهم هيمنة اللغات الأجنبية في تدريس المعارف والعلوم في إعاقلة التنمية الشاملة بالمغرب وتعميق الفجوة المعرفية؟ وتتفرع عن هذا الإشكال المركزي أسئلة فرعية ملحة من قبيل: ما هي التكلفة السوسيواقتصادية المترتبة عن هذا الاغتراب اللغوي في المنظومة التعليمية؟ وما هي الفرص التنموية المهدورة نتيجة التغييب المستمر للغات الوطنية؟

ولمقاربة هذه الإشكالية، يستند البحث إلى إطار نظري متعدد التخصصات، يتقاطع فيه علم اللغة الاجتماعي (Sociolinguistics) مع اقتصاديات اللغة ونظريات السياسة اللغوية. كما جرى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك العلاقة السببية بين الاغتراب اللغوي وتواضع مؤشرات التنمية، من قبيل الهدر المدرسي، وضعف الابتكار، والبطالة. وإلى جانب ذلك، يوظف البحث المنهج المقارن لاستحضار بعض النماذج الدولية الرائدة التي نجحت في تحقيق نهضتها التنموية عبر الاستثمار الفعال في لغاتها الوطنية.

1. التخطيط اللغوي في التعليم المغربي: بين التأصيل السوسiolساني والواقع العملي

1.1. التخطيط اللغوي وسؤال التنمية: مقارنة مفاهيمية

يشكل التحديد المفاهيمي الدقيق منطلقاً منهجياً وإبستمولوجياً لا محيد عنه في الدراسات السوسiolسانية، لاسيما عند مقارنة قضايا إشكالية تتقاطع فيها الممارسة اللغوية مع أسئلة التنمية الشاملة. وفي هذا السياق، يسعى هذا المطلب إلى إرساء أرضية نظرية متينة، من خلال تفكيك وضبط المفاهيم المركزية التي توطر موضوع البحث وتوجه مساره التحليلي. وينصب الاهتمام أساساً على مقارنة مفاهيم "السياسة اللغوية" و"الأمن اللغوي" بوصفهما آليتين لتدبير الشأن اللغوي وحماية الكيان الهوياتي، وصولاً إلى استدعاء حقل "اقتصاديات اللغة" الذي أحدث منعرجاً حاسماً في مقاربات علم الاجتماع اللغوي. إن الغاية من هذه القراءة المفاهيمية تتجاوز مجرد الترف الاصطلاحي، لتغوص في عمق التحليل الأكاديمي، بهدف إبراز الكيفية التي تتطور بها اللغة، استناداً إلى الطروحات السوسiolسانية الحديثة، من مجرد نسق تواصلية عفوي إلى رأسمال لامادي استراتيجي، ومحدد حاسم في توجيه بوصلة التنمية وبناء مجتمع المعرفة.

تعد العلاقة بين التخطيط اللغوي وسؤال التنمية من أكثر القضايا إلحاحاً في الفكر السوسiolساني المعاصر، حيث لم تعد اللغة تُفهم بوصفها مجرد أداة للتواصل اليومي، بل غدت رأسمالاً رمزياً واقتصادياً يحدد مسارات الرقي الاجتماعي ومعدلات النمو القومي. إن التخطيط



اللغوي في جوهره هو تدخل واع ومقصود من قبل الدولة أو المؤسسات بهدف "تعديل السلوك اللغوي لمجتمع ما لسبب ما".¹ وهذا التدخل لا ينبع من فراغ، بل يستند إلى رؤية استراتيجية ترى في اللغة محركاً للتغيير الاجتماعي وعنصراً جوهرياً في بناء الدولة الوطنية الحديثة. إن المقاربة المفاهيمية لهذا الحقل تتطلب الحفر في تاريخ الاصطلاح وتفرعاته الإجرائية، بدءاً من مفهوم "الهندسة اللغوية" وصولاً إلى "التخطيط اللغوي" الذي استقر كأكثر المصطلحات شيوعاً، حيث يعرفه هاوجن بأنه "كافة الأنشطة المتعلقة بإعداد دليل الكتاب أو إعداد كتاب في قواعد اللغة أو معجماً لغوياً من أجل إرشاد الكتاب والناطقين بلغة ما في مجتمع غير متجانس لغوياً".²

إن الربط بين التخطيط اللغوي والتنمية يستند إلى فرضية مفادها أن الاستقرار والازدهار رهينان بمدى قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة واستهلاكها بلغة وطنية جامعة، تضمن تكافؤ الفرص وتقضي على الهشاشة المعرفية. وفي هذا السياق، يُنظر إلى التخطيط اللغوي باعتباره أداة لمعالجة المشاكل اللغوية داخل المجتمع، وهو ما يرتبط غالباً بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أوسع تتجاوز الشأن اللغوي الصرف.³ ومن هنا، لا يمكن الحديث عن فصل السياسة اللغوية، بوصفها جسماً من الأفكار والقوانين التي تروم إنجاز التغيير، عن التخطيط اللغوي الذي يمثل المجهودات العملية التي تؤثر بشكل إرادي على وضع اللغة أو بنيتها أو اكتسابها. فالتخطيط الذي يحترم اللغات الوطنية ليس مجرد ترف ثقافي، بل هو استراتيجية تنموية تهدف إلى دمج الفئات الواسعة في الدورة الاقتصادية والثقافية، ذلك أن "اللغة تمثل، إلى جانب وظائفها الأخرى، أداة سياسية رمزية ومادية حاسمة، ونظاماً متجانساً ومتكاملاً يمكن التحكم فيه وتوظيفه واستغلاله من قبل أصحاب السلطة والنفوذ".⁴

تتوزع مستويات التخطيط اللغوي على ثلاث مسارات متوازية، يشكل كل منها ركيزة في بناء صرح التنمية. المسار الأول هو "تخطيط الوضع"، ويعني بتحديد الوظائف الاجتماعية والرسمية للغة، أي قيمتها في سوق التواصل والسمات الذاتية المتجذرة في الثقافة اللغوية للمجتمع.⁵ أما المسار الثاني فهو "تخطيط المتن"، ويشمل المجهودات التي تؤثر على بنية اللغة، مثل سيرورات المعيرة وتطوير الخط وتنمية المفردات لتواكب المستجدات العلمية. بينما يمثل "تخطيط الاكتساب" المسار الثالث، ويشمل المجهودات التي ترافق تعلم اللغة ونشرها عبر المنظومة التربوية. إن التناغم بين هذه المستويات الثلاثة هو ما يضمن نجاح "إدارة اللغة"، وهو المصطلح الذي اقترحه بعض الباحثين للدلالة على العمليات التي يسعى من خلالها المخططون لاستغلال معارفهم باللغة لتغيير السلوك المجتمعي.⁶

إن التاريخ الحديث للتخطيط اللغوي، يكشف عن وجود صلة تصورية قوية بين التخطيط والتحديث، حيث ساد الاعتقاد في الستينيات بأن تقدم الدول النامية يمر حتماً عبر تحديث لغاتها لتتطابق اللغات الأوروبية. غير أن هذه الرؤية واجهت انتقادات بنيوية حادة، لأنها اختزلت التنمية في محاكاة النموذج الغربي، واعتبرت أن "التنمية تعني ببساطة، محاكاة النموذج الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة وأوروبا الغربية".⁷ وقد أدى هذا النقد إلى ظهور مقاربات تؤكد أن التنمية الحقيقية يجب أن تنبع من الخصوصية الثقافية، وأن النجاح الحقيقي للمخططات لا يكمن في إنجاز التغيير التقني فحسب، بل في تأثير هذه المخططات على حظوظ الحياة للجماعات المجتمعية المختلفة، وإمكان إبطال علائق القوة غير المتساوية، وإقرار العدالة الاجتماعية.⁸

1 Humphrey Tonkin, Language Planning and Planned Languages, Interdisciplinary Description of Complex Systems 13(2), 2015, p 193

2 روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبو بكر الأسود، نشر مجلس الثقافة العام. طبعة 2006م، ص 68

3 Joseph Lo Bianco, Language Policy and Planning, Multilingual Matters, 2010, p 143

4 عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية والتخطيط: مسار ونماذج، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، 2014، ص 7

5 نفسه، ص 17

6 روبرت كوبر، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبو بكر الأسود، نشر مجلس الثقافة العام. طبعة 2006م، ص 68

7 عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية والتخطيط: مسار ونماذج، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، 2014، ص 24

8 نفسه، ص 28



إن الارتباط بين اللغة والنمو يظهر بوضوح عند دراسة أزمات التنمية في الوطن العربي والمغرب تحديداً، حيث يبرز "الاغتراب اللغوي" كعائق بنيوي. فالاستعمار لم يترك خلفه حدوداً جغرافية فحسب، بل خلف "وضعاً تبوأ فيه لغته لغة الفرص في العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والشغل، ولغة الآداب والثقافة الراقية، ولغة التحديث والتنمية"⁹. هذا الوضع؛ خلق ازدواجية لغوية حادة أدت إلى هدر الطاقات البشرية، حيث تظل اللغة الأجنبية أداة للالتقاء التعليمي والاجتماعي، مما يقصي الفئات التي لا تتقنها من الدورة التنموية. لذا، فإن السياسة اللغوية الحكيمة هي التي تسعى إلى "تبيس اللغة الوطنية من جديد، عبر الإغماس أو الانغماس المبكر في التعليم"¹⁰، والإكثار من استعمالها في المجالات السيادية والحيوية لضمان جدارتها التنموية.

إن التخطيط اللغوي الذي يستهدف تعزيز اللغة الوطنية لا يعني معاداة اللغات العالمية، بل يهدف إلى بناء تعددية لغوية متزنة وتراكمية وتكاملية، لا نزاعية ولا تكرارية. فالدول التي حققت معجزات تنموية مثل اليابان أو فنلندا، لم تفعل ذلك عبر استيراد لغة أجنبية لتكون لغة تدريس العلوم، بل عبر تأهيل لغاتها الوطنية لتصبح لغات علم وصناعة. فمن غير المعقول أن تكون لغة عالمية كالعربية "أقل حظاً من الكورية أو العبرية التي تدرس بها جميع المواد في مدارس بلدانها"¹¹.

تؤكد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح أن التخطيط اللغوي الناجح يجب أن يراعي "الحق اللغوي" كونه جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وهو ما ينعكس إيجاباً على السلم الاجتماعي والاندماج الوطني. فتهميش اللغات الوطنية في مجالات الإدارة والاقتصاد يكرس التبعية ويحول دون تحقيق "السيادة المعرفية". لذا، فإن التخطيط اللغوي الرشيد هو الذي يضع اللغة الوطنية في قلب "المجتمع العربي المستقبلي المتجذر في هويته المحلية، والمتموقع في القرية الكونية المتعددة الثقافات واللغات"¹². إن هذا الموضع الاستراتيجي، يتطلب تجاوز التوصيفات النظرية، نحو إجراءات عملية تتضمن تعزيز التعاون في المرصد العربي للمصطلحات، كونه أحد آليات السياسة اللغوية التي تُسهل في تيسير أرشفة المصطلحات التي يعتمدها المرصد، وتسهيل عملية تبادلها وتداولها على الصعيدين العربي والدولي، بكفاءة ومرونة عالية.¹³

إن المقاربة المفاهيمية للتخطيط اللغوي تقودنا حتماً إلى الإقرار بأن التنمية ليست مجرد أرقام اقتصادية، بل هي قدرة الفرد على الفعل والمشاركة بلغة تمثله وتعبر عن وجوده. إن التخطيط اللغوي الذي يحترم اللغات الوطنية هو الطريق الوحيد لضمان استدامة التنمية، لأنه يحرر الإبداع الشعبي من قيود التعبير بلغات غريبة عن الوجدان. فالتنمية التي تُبنى على حساب اللغة الوطنية هي تنمية "هشة" ومعرضة للانحيار أمام أول عاصفة هوياتية. ولذلك، فإن السيادة اللغوية تعد صمام أمان للأمن القومي والتوازن المجتمعي، وهي المسؤولة عن خلق فضاء تداولي مشترك يجمع بين النخبة والقاعدة. إن التحدي الحقيقي اليوم يكمن في كيفية تحويل اللغة الوطنية من "وعاء للمقدس" أو "أداة للآداب" فقط، إلى لغة "عمل وفرص واستراتيجية" قادرة على قيادة المجتمع نحو آفاق الألفية الثالثة.

ختاماً، يمكن القول إن التخطيط اللغوي وسؤال التنمية، يمثلان وحدة عضوية لا تنفصم في مسار النهضة العربية المنشودة. فالمفاهيم التي صاغها رواد التخطيط اللغوي، من هاوجن إلى كوبر وصولاً إلى الدراسات المعاصرة، تتقاطع جميعها عند ضرورة التدخل العقلاني لتنظيم الشأن اللغوي بما يخدم الإنسان. إن احترام اللغات الوطنية في عمليات التخطيط ليس مجرد انحياز أيديولوجي، بل هو خيار براغماتي أثبتت نجاعته التجارب الدولية. فالتنمية التي تحترم لسان الأمة هي وحدها القادرة على الاستمرار والتطور، لأنها تستثمر في أئمن ما يملكه المجتمع: فكره وهويته ولغته. والسياسة اللغوية الحكيمة هي التي تجعل من التعددية اللغوية مصدر غنى لا سبب صراع، وهي التي تضع اللغة الوطنية في صدارة

9 عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية والتخطيط: مسار ونماذج، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، 2014، ص 9

10 نفسه، ص 59

11 نفسه، ص 63

12 نفسه، ص 71

13 محمود بن عبد الله المحمود، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الأولى، العدد الأول، 2016، ص 16



المشهد التنموي بوصفها لغة السيادة والكرامة والتقدم. وبدون هذا التخطيط الواعي، تظل جهود التنمية ناقصة ومرتهنة لظروف خارجية، مما يجعل من الإصلاح اللغوي مدخلاً إلزامياً لكل إصلاح سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي شامل.

2.1 واقع السياسة اللغوية بالمغرب: مفارقة التمكين للأجنبي وتغيب الوطني

تمثل السياسة اللغوية في المغرب أنموذجاً دالاً على كيفية تشابك القرارات السيادية والموروثات التاريخية، لإفراز واقع تربوي واجتماعي موسوم بمفارقات حادة؛ حيث يتنازع الفضاء التداولي والمؤسسي نزوع معلن نحو إقرار السيادة للغات الوطنية، وتوجه فعلي يكرس التمكين للغة الأجنبية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية. إن رصد هذا الواقع يقتضي تفكيك التشاكل اللغوي السائد بالمغرب، والوقوف على مسارات لغة التدريس التي ظلت تتردد بين شعارات التعريب وإكراهات الفرنسية الممنهجة، مما أفرز تداعيات بالغة الأثر على الفعالية التربوية والعدالة الاجتماعية. إن التدخل الواعي في شؤون اللغة لم يكن يوماً مجرد إجراء تقني محايد، بل هو ممارسة لاهوتية وسياسية بالدرجة الأولى، حيث إن التخطيط اللغوي في جوهره هو نشاط مؤسسي منظم يهدف إلى "تعديل السلوك اللغوي لمجتمع ما لسبب ما"¹⁴. وفي السياق المغربي، تتبدى هذه القصيدة في المفارقة الصارخة بين اختيارات النصوص التشريعية والدستورية وبين الممارسات الفصلية والأكاديمية التي تُبقي على لغة المستعمر في مفاصل الاقتصاد والعلوم.

إن تتبع مسار لغة التدريس في المنظومة التربوية المغربية منذ فجر الاستقلال يكشف عن تعثر مزمن وسلسلة من التراجعات التي طبعت اللجان والمخططات الإصلاحية المتتالية، مما جعل "السؤال اللغوي في المدرسة الوطنية عنواناً بارزاً من عناوين إخفاق الدولة في مختلف محطات إصلاح التعليم"¹⁵. فمنذ عام ألف وتسعمائة وسبعة وخمسين، تأسست اللجنة العليا للتعليم التي وضعت المبادئ الأربعة الموجهة المتمثلة في المغربية والتعريب والتوحيد والتعميم. غير أن هذا المسار اللغوي لم يستقر على استراتيجية واضحة؛ بل خضع للتجاذبات السياسية والإيديولوجية، ليدخل التعليم في دوامة من "التأرجح بين إرضاء هذا الطرف وذاك، بما يخل في العمق بالتحكم في التوازنات اللغوية"¹⁶. ومع مطلع التسعينيات، تم تعريب المواد العلمية في سلكي التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي، بينما أقيمت لغة التدريس بالتعليم العالي العلمي والتقني باللغة الفرنسية، مما خلق قطيعة لسانية ومعرفية حادة يعاني التلاميذ تداعياتها عند انتقالهم إلى الجامعة.

لقد توج هذا المسار المتعدد بصذور الرؤية الاستراتيجية للإصلاح ثم المصادقة على القانون الإطار رقم 51.17، وهو التشريع اللساني الذي أحدث تحولاً كبيراً عبر إقرار ما سُمي بـ التنابؤ اللغوي. غير أن هذا الاصطلاح التربوي سرعان ما تحول في التطبيق العملي إلى غطاء تشريعي لإعادة فرض اللغة الفرنسية كلغة وحيدة لتدريس العلوم والرياضيات في الأسلاك التعليمية كافة. إن هذا التراجع قاد إلى اختلالات عميقة، حيث يسجل الواقع الأكاديمي "خلطاً مقصوداً بين لغة التدريس وتدريس اللغات"¹⁷. هذا الخلط أفضى بالضرورة إلى إعادة التمكين التام للغة الأجنبية على حساب اللغتين الرسميتين للبلاد، مما يعكس مفارقة جلية بين منطوق الوثيقة الدستورية لعام ألفين وإحدى عشر، التي تؤكد على رسمية وحماية اللغات الوطنية، وبين الإجراءات التنفيذية التي تُقصي هذه اللغات من الحقول المعرفية والبحثية الحيوية.

إن الاستمرار في اعتماد اللغة الفرنسية لتدريس العلوم والتقنيات في الفضاء الأكاديمي المغربي يمثل معضلة بنيوية تؤثر سلباً على جودة التعليمات وتكافؤ الفرص؛ فاللغة الأجنبية لا تعمل هنا كجسر للانفتاح العلمي، بل تتحول إلى أداة للانقلاء والفرز الاجتماعي يترتب عليها

14 Humphrey Tonkin, Language Planning and Planned Languages, Interdisciplinary Description of Complex Systems 13(2), 2015, p 193

15 يحيى شوطي، تدبير الوضع اللغوي بالمغرب من خلال الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030: دراسة وتحليل، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، السنة الثالثة، العدد السادس، 2018، ص 72

16 عدنان بن صالح، جدل المسألة اللغوية في المغرب: بحث في اختيارات وتدابير القانون - الإطار 51.17، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، السنة الثالثة، العدد السادس، 2018، ص 105-106

17 نفسه، ص 115



"تميز سلمي ضد اللغة الوطنية الرسمية، وتنمية مواقف سلبية تجاهها"¹⁸. إن هذا التمكين للأجنبي يفرض على المتعلم تكلفة معرفية مزدوجة، حيث يتعين عليه استيعاب المضامين العلمية الدقيقة بلغة لا يتحدث بها في محيطه اليومي ولا تشكل وجدانه الثقافي، وهو ما يفسر نسب الفشل المرتفعة والهدر المدرسي المتزايد. وتؤكد الأبحاث السوسiolسانية المعاصرة أن محاولة فرض لغة أجنبية كلغة تدريس حصرية يؤدي بالضرورة إلى تدمير الرأسمال البشري الوطني، لأن "السياسات اللغوية المتبعة منذ سنوات تعاني من غياب صناعة القرار اللغوي"¹⁹.

وتتجلى التداعيات الميدانية الكارثية لهذه الهندسة اللغوية المختلفة في نتائج التقارير التقييمية الرسمية، وعلى رأسها البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات الصادر عن الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب. إذ كشف هذا التقرير التحليلي الصارم عن ضعف عام ومقلق في كفايات المتعلمين اللغوية والمعرفية، مبرزاً الفجوة العميقة بين مخرجات التعليم العمومي والخصوصي؛ حيث إن "أداء تلامذة الوسط القروي في اللغة العربية أداء ضعيف مقارنة بأداء تلامذة الوسط الحضري"²⁰. ويُعزى هذا التفاوت الصارخ إلى أن التعليم الخصوصي الحضري يستفيد من بيئة توفر إمكانيات مادية ولغوية تتيح للمتعلمين التكيف المبكر مع متطلبات اللغة الأجنبية المفروضة قسراً، بينما يعاني أبناء الأوساط الهشة والقروية في المدرسة العمومية من حرمان مركب يجمع بين نقص التجهيزات واغتراب لغة التدريس، مما يعمق الفوارق التربوية ويقوض أسس المدرسة الوطنية.

إن تهميش اللغات الوطنية في مجالات العلوم والإدارة والاقتصاد بالمغرب لا يمثل مجرد إشكالية تربوية بيداغوجية، بل هو صراع هوية وأدوار نفوذ يُدار في إطار علاقات قوة وهيمنة دولية، حيث تؤدي "لغة القوة إلى استقواء اللغات الغربية على اللغة العربية في أرضها"²¹. إن هذا الحيف السياسي اللغوي يكرس التبعية الثقافية والمعرفية لفرنسا، ويمنع النخب الوطنية من إنتاج معرفة مستقلة تنبع من بيئتها المحلية وتستجيب للحاجيات الحقيقية للتنمية الوطنية الشاملة. فاللغة الأجنبية الموروثة عن عهد الحماية لم تُعتمد بناءً على جدارتها العلمية في العصر الراهن - حيث تهيمن اللغة الإنجليزية عالمياً على البحث العلمي والتكنولوجي - بل أُقيمت بموجب ضغوطات جيوسياسية واقتصادية تصون مصالح النخبة المفرنسة التي توظف اللغة كأداة لاحتكار الفرص والترقي المهني والاجتماعي.

تأسيساً على ما تقدم، يمكن الجزم بأن معالجة الاختلالات الهيكلية للمنظومة التعليمية والاقتصادية بالمغرب تظل مشروطة بجرأة سياسية قادرة على استعادة السيادة اللغوية الكاملة وإرساء عدالة لغوية منصفة تعيد التوازن للفضاء الوطني. إن استمرار تهميش اللغات الوطنية مقابل التمكين المطلق للغة الفرنسية في الحقل العلمي والأكاديمي يشكل عائقاً بنيوياً بوجه مجتمع المعرفة، ويعزل الطاقات الحية للشعب عن الإسهام الفعال في الإقلاع التنموي. إن التخطيط اللغوي الرشيد والحكيم هو الذي يدرك أن لغة المواطن الوطنية هي الرافعة الطبيعية والوحيدة لتحفيز ملكات الإبداع والتفكير النقدي، والشرط الحتمي لتشييد تنمية مستقلة ومتوازنة تضع حداً للاغتراب اللساني وتضمن تكافؤ الحظوظ لجميع أبناء الوطن في مغرب الألفية الثالثة.

2. التداعيات التنموية للاغتراب اللغوي ورهان التوطين المعرفي

1.2. الانعكاسات السوسيواقتصادية والتربوية للتدريس باللغات الأجنبية

تندرج دراسة الانعكاسات السوسيواقتصادية والتربوية للتدريس باللغات الأجنبية في قلب النقاشات البنوية التي تخوضها المجتمعات النامية الساعية إلى تحقيق فك الارتباط التنموي مع موروثات الحقبة الاستعمارية. إن فرض لغة أجنبية كلغة وحيدة أو رئيسية لتدريس العلوم الدقيقة

18 عدنان بن صالح، جدل المسألة اللغوية في المغرب: بحث في اختيارات وتدابير القانون - الإطار 51.17، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، السنة الثالثة، العدد السادس، 2018، ص 108

19 نفسه، ص 105

20 المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA 2019: تقرير تحليلي، الهيئة الوطنية للتقييم، 2021، ص 14

21 محمد المختار الشنقيطي، نحو عدالة لغوية: من أجل رفع الحيف السياسي عن اللغة العربية في بلاد العرب، مجلة أنساق، قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر، المجلد الثاني، العدد الثاني، يونيو 2018، ص 89



والمعارف الحية في الفضاء التربوي والأكاديمي لا يُشكل قراراً بيدagogياً مجرداً أو خياراً ديداكتيكياً محايداً، بل هو ممارسة استراتيجية ترتبط بإعادة إنتاج موازين القوى وصون التراتيبات الطبقية داخل المجتمع. لتفكيك هذه الدينامية المعقدة، يتوجب تتبع المسار التاريخي الذي أسس للمشهد اللساني المعاصر في دول المغرب العربي وتحديدًا في الحالة المغربية، حيث عمد النظام الكولونيالي إلى هندسة سياسة لغوية إقصائية جعلت من إتقان لغة المستعمر شرطاً حاسماً للتزقي الطبقي والولوج إلى المعرفة والثروة، مدمرة بذلك البنية التداولية الوطنية الحاضنة للمجتمع ومهمشة اللغات القومية. وفي هذا الصدد، يسجل البحث الأكاديمي الرصين هذا التحول البنيوي العنيف مبيناً أنه "ابتداءً من عام 1912، غير الاحتلال الفرنسي المشهد اللغوي بشكل جذري. وهكذا، أصبحت اللغة الفرنسية... لغة التعليم في مدارس البعثات الفرنسية والمدارس المغربية الخاضعة لوصاية الحماية الفرنسية على حد سواء. وخلال حقبة الاستعمار الممتدة من 1912 إلى 1956، كانت معرفة اللغة الفرنسية شرطاً أساسياً للوصول إلى المعرفة والحفاظ على السلطة. وعلى هذا النحو، نُظر إلى الفرنسية على أنها مفتاح الحداثة والارتقاء الاجتماعي، في حين اقتصر استخدام العربية على المجالات الدينية والأدبية. وهكذا، أُجبر المغاربة على تعلم الفرنسية وتلقي التعليم وفقاً لتوقعات ورغبات السلطات الفرنسية... وفي هذا الصدد، يورد الناجي أن 'النظام التعليمي الاستعماري كان إقصائياً، بمعنى أن المدارس الفرنسية كانت متاحة فقط للأثرياء المغاربة والفرنسيين واليهود'²².

إن هذا التكريس المبكر لعدم التكافؤ اللساني رسخ فكرة "الاغتراب المعرفي"، حيث تحولت اللغة الفرنسية إلى رأسمال رمزي محتكر من قبل فئة سوسيوثقافية محدودة وظفتها كآلية انتقائية لضمان ديمومة النفوذ الاقتصادي والسياسي. وفي هذا السياق، يؤكد الباحث عادل لمستاوي أن "إن انعكاسات تكريس هذه الأيديولوجيا في النموذج المغربي لسياسات الشأن اللغوي منذ الاستقلال قد تجلت سوسيوثقافياً في خلق فئة مجتمعية ترتبط بعالم التكنولوجيا ورأسمالية الشركات الكبرى (الصناعية والمالية وغيرها)، وهي فئة تمتلك القدرة على استخدام اللغة العربية الفصحى، والفرنسية، والإنجليزية، وتتحكم في الموارد المادية والرمزية"²³. وهو ما يدعمه التحليل السوسيولساني الانتقادي الذي يرى أن التخطيط اللغوي في الحقبة الكولونيالية وما تلاها صُمم أساساً لإدامة التبعية الفكرية والمؤسسية، حيث يخلص الباحث ذاته إلى الإقرار بأنه "من خلال هذه النظرة النقدية العامة لتاريخ السياسة اللغوية وسياسات الشأن اللغوي في المغرب، أمل أن أكون قد كشفت عن الأسس التاريخية والأيديولوجية لسياسة وتخطيط اللغة باعتبارها آليات صريحة تخدم مصالح سوسيوسياسية واقتصادية معينة أو تقوضها"²⁴.

ولم يستطع التحول السياسي الذي أعقب نيل الاستقلال تحقيق قطيعة إبستمولوجية حقيقية مع تلك البنية المختلة، بل أفرز واقعاً تربوياً واجتماعياً متناقضاً اتسم بالانقسام الصريح بين الخطاب الهوياتي العاطفي الموجه للجماهير، وبين الممارسة البراغماتية الفعلية للنخب المسيطرة. فقد رُفع شعار سياسة التعريب في المنظومة التعليمية كأداة أيديولوجية لإعادة الاعتبار للشخصية الوطنية وتأمين الإجماع السياسي، غير أن هذا التعريب جرى تطبيقه بشكل مجزأ وأفقي ودون توفير الشروط اللوجستكية والمعرفية الكفيلة بإنجاحه، مما أدى إلى حصر الفئات الشعبية العريضة داخل نظام تعليمي مغرب يعاني من تدني الجاذبية المهنية، بينما احتفظت النخب بالمسارات الفرنسية المزدوجة لأبنائها لضمان هيمنتها الحصرية على مفاصل الاقتصاد وسوق الشغل الراقية. ويفكك المتن الأكاديمي هذه المفارقة الصارخة التي كرسَت اللامساواة السوسيواقتصادية بالقول إن "إن الفكرة القائلة بأن سياسة التعريب تعيد تأكيد الهوية المغربية الأصيلة وتستعيد استخدام اللغة العربية كلغة رسمية للأمة، كانت بمثابة شعار ظاهري يُردد أيديولوجياً وسياسياً لإقناع العوام (الأمين) بالتفكير والتحدث داخل حدود قالب أحادي اللغة مفروض. بالنسبة للجماهير الأمية، كان [التعريب] رمزياً إلى حد كبير... لكنهم اعتقدوا أنه سيؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من تكافؤ الفرص لهم. في الواقع، لم

22 إدريس غوماري ومحمد بن مسعود، MULTILINGUALISM IN THE MOROCCAN EDUCATIONAL

SYSTEM: SOME SUGGESTIONS TO GO BEYOND THE IM-PASSE، مجلة معارف تربوية، العدد الخامس، المجلد

الأول، دجنبر 2020، ص 34

23 Adil Moustauoui. Language policy and planning in Morocco. A critical approach. Taylor & Francis. 2018. P 534

24 نفسه، ص 542



يكن هذا هو الحال بالضرورة، وقد لاحظ عدد من المعلقين أن الدافع القوي وراء هذه السياسة هو السعي وراء السلطة والحفاظ عليها: فالنخبة تروج للتعريب بدوافع أيديولوجية تبدو فاضلة، لكنها تدرك تماماً أن اللغة الفرنسية لا تزال ضرورية للنجاح الاجتماعي والمهني، وبالتالي تضمن تلقي أبنائها تعليماً مزدوجاً.²⁵ يتقاطع هذا الطرح البنوي النظري مع المقاربة اللسانية التي تؤكد أن اختلال التوازن بين القرارات اللغوية السيادية والواقع الاقتصادي يشكل أداة سياسية رمزية ومادية حاسمة تخدم مصالح الفئات ذات النفوذ، مما يحول دون إقرار العدالة الاجتماعية الحقيقية ويعمق الفجوات الطبقية عبر بوابة لغة التدريس؛ ذلك أن الاستعمار بتنوعاته الإنجليزية والفرنسية على الخصوص، لم يذك حرب الازدواجية وحسب، بل إنه خلق وضعاً تبوأ فيه لغته لغة الفرص في العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والشغل، ولغة الآداب والثقافة الراقية، ولغة التحديث والتنمية²⁶.

هذا الاضطراب المستدام في صياغة الاختيارات اللغوية للمدرسة الوطنية، والمتمثل في تجميد التعريب وتأجيله وتفضيل اللغة الأجنبية في التعليم العالي والقطاعات الإنتاجية، أنتج فوضى بيداغوجية عارمة واختلالات معرفية ونفسية كبرى داخل الفضاء التربوي انعكست سلباً على أداء المدرسين والمتدربين على حد سواء. فقد وجد الأساتذة الذين تلقوا تكويناً بالفرنسية صعوبة في التلقين بالعربية، والأنكى من ذلك أن هذا العنف الرمزي واللساني أصاب التلاميذ المنحدرين من هوامش مجتمعية وأوساط قروية لا تتحدث لغة التدريس المقررة في بيئتها اليومية، لاسيما فئة الأطفال الناطقين بالأمازيغية الذين تعرضوا لإقصاء لغوي مركب فاقم من تهميشهم التربوي والسوسيواقتصادي. ويصف المتن هذه المعاناة التربوية والمجالية بدقة مبيناً أنه "...خلقت سياسة التعريب فوضى لغوية في النظام التعليمي المغربي، حيث وجد المربون الذين تلقوا تعليمهم وتدريبهم باللغة الفرنسية تحدياً شبه مستحيل في تدريس الشعب العلمية باللغة العربية. كما واجهوا صعوبات جمة في تلبية احتياجات وتوقعات مجموعات الطلاب المتعددة اللغات، نظراً لأن المعلمين اضطروا إلى إظهار الالتزام بلغة التدريس المقررة، وتحديداً العربية. لقد كان الطلاب الأمازيغ، وربما لا يزالون، هم الخاسر الأكبر من تعميم اللغة العربية في التعليم العام الابتدائي والثانوي. وفي هذا المعنى، أفاد الناجي بأنه: 'نظراً لأن معظم الأطفال الأمازيغ في المناطق القروية أحادي اللغة، فإنهم يشعرون بعدم الارتياح عند التحاقهم بالمدرسة الابتدائية لأول مرة، لأن معلمهم عادة ما يتحدثون الدارجة المغربية والعربية الفصحى وليس الأمازيغية. تُعد المدرسة تحدياً لأن الأطفال الناطقين بالأمازيغية يضطرون إلى تعلم لغتين جديدتين (العربية والفرنسية) إلى جانب المواد المدرسية الأخرى'²⁷.

إن هذا التخطيط بين أنساق لغوية متباينة دون استراتيجية إدماجية واعية يثبت غياب الكفاءة الاستراتيجية في صناعة القرار اللساني، ويؤكد هذا الطرح ما يثيره الحديث عن التناوب اللغوي في الرؤية الاستراتيجية؛ إذ "يقودنا إلى استحضار ثنائية ظلت ماثرة جدل مستمر مرتبط بالسؤال اللغوي في المدرسة العمومية، مبرزاً بجلاء الخلط الرسمي بين لغات التدريس وتدرّس اللغات. ونجد في هذه الرؤية ما يعزز ما ذهبنا إليه، حينما يُطرح مبدأ «التناوب اللغوي» دون بلورة إستراتيجية واضحة لكيفية تفعيله، ولا تحديد دقيق للغات التي سيتم اعتمادها فيه، وهو ما يعمق الخلط غير المفهوم بين لغات التدريس وتدرّس اللغات. ويأتي هذا في وقت سبق أن أكدنا فيه أن أغلب التجارب الدولية الناجحة في مجال الهندسة اللغوية - إن لم نقل كلها - تعتمد بشكل حصري على لغاتها الوطنية في لغات التدريس؛ مما ينعكس بشكل جد إيجابي على ملكات المتعلم وتمكنه من المعارف. أمّا الحديث الآن عن التناوب اللغوي، فيمكن فهم مراميه من خلال قراءته في سيرورة عدد من الإجراءات التي استبقتها الجهة الحكومية الوصية باعتماد مسالك للباكلوريا، سُميت «الباكلوريا الدولية»، ولكن في حقيقتها هي «باكلوريا فرنسية»؛ مما يجعلنا

25 إدريس غوماري ومحمد بن مسعود، MULTILINGUALISM IN THE MOROCCAN EDUCATIONAL

SYSTEM: SOME SUGGESTIONS TO GO BEYOND THE IM-PASSE، مجلة معارف تربوية، العدد الخامس، المجلد

الأول، دجنبر 2020، ص 36

26 عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية والتخطيط: مسار ونماذج، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، 2014، ص 9

27 إدريس غوماري ومحمد بن مسعود، MULTILINGUALISM IN THE MOROCCAN EDUCATIONAL

SYSTEM: SOME SUGGESTIONS TO GO BEYOND THE IM-PASSE، مجلة معارف تربوية، العدد الخامس، المجلد

الأول، دجنبر 2020، ص 36-37



نخلص دون عناء إلى أن الغموض الذي يكتنف مبدأ التناوب اللغوي سيكون لا محالة في صالح استدامة الهيمنة الفرنسية في مجال لغات التدريس على حساب اللغتين الوطنيتين²⁸.

يكتسي المشهد اللساني في الفضاء التربوي أبعاداً إقصائية حين يفتقر إلى تخطيط استراتيجي منسجم، حيث إن "التنافس غير المتكافئ بين التنويعات اللغوية بالمغرب يسهم بقوة في تحويل التعدد الثقافي من مصدر غنى إلى ساحة صراع لغوي مرير يستنزف طاقات المتعلمين"²⁹. ويتجلى هذا الاستنزاف بشكل حاد في المسار التحصيلي للمتعلم، الذي يجد نفسه مجبراً على تبديد جهده وقدراته الذهنية في فك شفرات لغة التدريس الأجنبية بدلاً من توجيهها نحو استيعاب المضامين العلمية الدقيقة وتطوير ملكات التفكير التحليلي والنقدي. إن هذا الصراع المفروض قسراً داخل الفصول الدراسية لا يعوق سلاسة العملية التعليمية التعلمية فحسب، بل يولد حالة مستدامة من الاغتراب وانعدام الأمن اللغوي، مما يضاعف معدلات الفشل والهدر المدرسي ويعيد إنتاج الفوارق السوسيوإقتصادية بناءً على التباين المجالي والطبقي في الرصيد اللغوي للموروث.

ولم تتوقف هذه الانعكاسات عند حدود الفشل البيداغوجي المحدود، بل قادت المنظومة التعليمية والأكاديمية نحو مآزق أعمق تمثل في غياب الأمن اللغوي والمعرفي، لينتج النظام التعليمي ما يُعرف اصطلاحاً بالأمية المتعددة اللغات، حيث يتخرج المتعلم وهو عاجز عن إتقان أية لغة إتقاناً علمياً رصيناً، مما يرفع من معدلات الهدر المدرسي والتكرار المزمّن ويضعف إنتاجية الرأسمال البشري الوطني في سوق الشغل. ويفصل المتن الأكاديمي هذا الواقع المأساوي بالقول "على الرغم من أهمية هذه الإصلاحات التي سعت إلى تعزيز التعليم المزدوج/التعدد اللغات في عدة مجالات... فإن المخرجات اللغوية في المغرب لا تزال على المحك، والعلاقات بين اللغات المستخدمة تزداد فوضوية. يمثل التعدد اللغوي في المدارس واقعاً يصعب التعامل معه للغاية. فهو يسبب بالدرجة الأولى شعوراً بـ 'انعدام الأمن اللغوي' لدى كل من المعلمين والتلاميذ، مما يؤدي إلى نتائج ضعيفة وغير مرضية لجميع الطلاب. إننا نشهد اليوم في المدارس، كما في الجامعات، نقصاً مزدوجاً على مستوى إتقان اللغات (العربية والفرنسية والإنجليزية) واكتساب المعرفة. فمستويات الكفاءة tend to باستمرار، ودرجة إتقان التلاميذ والطلاب للغات باتت مروعة، بل إن البعض أصبح يتحدث عن 'أمية متعددة اللغات'. وهناك مشاكل أخرى مرتبطة بهذا التعدد اللغوي الفوضوي، منها: النسبة المرتفعة للطلاب المتعثرين، ومشكلة الهدر المدرسي، وتكرار السنوات الدراسية..."³⁰. تتطابق هذه الخلاصات الأكاديمية الصارمة بشكل كامل مع المعطيات الإحصائية والتقارير التقويمية الرسمية الصادرة بالمملكة، والتي رصدت الفجوة العميقة والمقلقة في أداء المتعلمين اللغوي تبعاً للوضع الطبقي والمجالي، مسجلة بشكل قاطع "أن أداء تلامذة الوسط القروي في اللغة العربية أداء ضعيف مقارنة بأداء تلامذة الوسط الحضري"³¹، مما يعكس تظافر الحرمان المادي والاجتماعي مع الاغتراب اللساني لإنتاج إقصاء مركب لأبناء الهوامش والقرى من مسارات التنمية والعدالة التوزيعية للثروة والمعرفة.

وتتخذ هذه الانعكاسات أبعاداً جيوسياسية تتصل بصراع الهيمنة والنفوذ الدولي، حيث يعمل التمكين المطلق للغة الفرنسية في تدريس العلوم والاقتصاد على إدامة التبعية المعرفية والثقافية للمستعمر القديم وحرمان اللغات الوطنية من حقوقها المشروعة، وهو ما يندرج في إطار سياسي يستهدف إقصاء الهوية وتكريس التمييز السليبي ضد لسان الأمة. إن التدريس باللغات الأجنبية دون تخطيط سيادي حازم يمنع بروز

28 يحيى شوطي، تدبير الوضع اللغوي بالمغرب من خلال الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030: دراسة وتحليل، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثالثة، العدد السادس، 2018، ص 90

29 Dr. Rabia Redouane, Linguistic Diversity or Linguistic Rivalry in Morocco? Realities and Perspectives, International Journal of Education and Human Developments, Vol. 2, No. 1, 2016, P 18

30 إدريس غوماري ومحمد بن مسعود، MULTILINGUALISM IN THE MOROCCAN EDUCATIONAL SYSTEM: SOME SUGGESTIONS TO GO BEYOND THE IM-PASSE، مجلة معارف تربوية، العدد الخامس، المجلد الأول، دجنبر 2020، ص 38-39

31 المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA 2019: تقرير تحليلي، الهيئة الوطنية للتقييم، 2021، ص 14



اقتصاد وطني مستقل قائم على الابتكار وتوطين التكنولوجيا باللغة الأم، ويحول المؤسسات التعليمية إلى أدوات لفرز النخب السائرة في ركاب الثقافة المستوردة، مما يرسخ وضعاً تؤدي فيه لغة القوة إلى استقواء اللغات الغربية على اللغة العربية في عقر دارها³². وتأسيساً على ذلك، يتضح أن معالجة الاختلالات التربوية والسوسيواقتصادية تظل مشروطة بجرأة سياسية قادرة على استعادة السيادة اللغوية وإرساء عدالة لغوية منصفة تضع اللغات الوطنية في صدارة الحقل التعليمي والتنموي، باعتبارها الرافعة الوحيدة لتحرير الطاقات الإبداعية وتحقيق التنمية المستدامة المستقلة.

2.2 اللغات الوطنية رافعة للتنمية الشاملة: دروس من التجارب المقارنة

يمثل الكيان السوسيوولساني الإندونيسي نموذجاً استثنائياً فريداً في أدبيات التخطيط اللغوي المعاصر، حيث يبرهن هذا النموذج على الدور الحاسم الذي تلعبه السيادة اللغوية الوطنية في إرساء دعائم السلم الأهلي وتحفيز التنمية الشاملة داخل مجتمعات ما بعد الاستعمار التي تعاني من تشردم جغرافي وإثني حاد. فبعد نيل الاستقلال، ورثت إندونيسيا واقعاً جغرافياً معقداً يتألف من آلاف الجزر المتباعدة، وتركيباً ديموغرافياً شديدة التنوع تضم مئات المجموعات العرقية التي تتحدث لغات ولهجات متباينة لا رابط تداولياً بينها، فضلاً عن إرث استعماري هولندي كرس طوال قرون سياسة التجهيل والإقصاء المعرني لضمان استدامة هيمنته الاقتصادية. وفي تلك اللحظة التاريخية المفصلية، كان بإمكان النخبة السياسية صياغة خيارات انحرافية عبر الإبقاء على لغة المستعمر الهولندي كلغة رسمية للإدارة والتعليم بدعوى مواكبة العصر، أو الانحياز للغة العرقية الأكبر وهي الجاوية (Basa Jawa)، غير أن الإرادة الاستراتيجية الواعية أدركت أن كلا الخيارين سيقود بالضرورة إما إلى تكريس التبعية للمركز الغربي أو إشعال فتيل الحروب الأهلية والانفصالية. ومن هنا، تم اتخاذ قرار سيادي تاريخي بالتمكين للغة وطنية موحدة ومستقلة مستمدة من الجذر الملايوي (Bahasa Melayu) المشترك وتطويرها بصفة واعية لتصبح لغة الأمة الرسمية، وهي التجربة التي يسجلها التحليل الأكاديمي بوصفها من أنجح تجارب هندسة اللغات في الجنوب العالمي؛ إذ يقر المتن السوسيوولساني المعاصر بأن "إن إندونيسيا، وتكاد تكون فريدة من بين أمم ما بعد الاستعمار، قد نجحت في إقرار لغة أصلية لتكون لغتها الوطنية... وتنبثق عملية الانتشار الناجحة في جميع أنحاء البلاد بوظائفها الرسمية كلغة وطنية من خلال عملية تخطيط لغوي مدروسة وطويلة ومستمرة"³³.

ولم يكن هذا التثبيت المنهجي للغة الوطنية مجرد إجراء رمزي يعنى بمسألة الهوية العاطفية، بل كان استثماراً بنوياً مباشراً في الرأسمال البشري الوطني، حيث تحولت اللغة إلى رافعة حقيقية للتنمية والتحديث المؤسساتي والإنتاجي عبر صهر المكونات المجتمعية المتعددة في هوية اقتصادية وسياسية واحدة تتيح لجميع الأفراد المساهمة الفعالة في بناء الدولة الناشئة وتدوين الفوارق الطبقية والمجالية، وهو ما تؤكد الأدبيات البحثية عند رصدها للتكامل العضوي بين الاستقرار اللساني والازدهار التنموي الشامل؛ حيث يثبت البحث الرصين أن لقد كان أحد أهم العوامل في قبول اللغة الإندونيسية كلغة وطنية هو وظيفتها كلغة للوحدة، مما منح الإندونيسيين إحساساً بالهوية وعبأهم في عملية بناء أمة جديدة أسست التنمية الوطنية على لغتها الوطنية الموحدة³⁴. إن هذا الترابط الوثيق بين السياسة اللغوية السليمة وبين التنمية حتمي الاقتصاد الإندونيسي من الصدمات والنزاعات العرقية التي تعطل الإنتاج وتبدد الثروات الوطنية، فتحولت اللغة الوطنية الموحدة إلى أداة تواصل وتلاحم مجتمعي واقتصادي مندمج يقوي الروابط الجمعية ويسهل حركة التداول التجاري والصناعي بين مختلف الأقاليم. ذلك "أن الخطر المحتمل للانقسامات والصراعات العرقية في أمة كبيرة ومتنوعة إلى هذا الحد جعل من الضروري توحيد الأمة من خلال شعور مشترك بالانتماء الوطني، وكانت اللغة

32 محمد المختار الشنقيطي، نحو عدالة لغوية: من أجل رفع الحيف السياسي عن اللغة العربية في بلاد العرب، مجلة أنساق، قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر، المجلد الثاني، العدد الثاني، يونيو 2018، ص 89

33 Syahrir Idris, Language Policy and the Construction of National and Ethnic Identities in Indonesia, US-China Education Review B, Vol. 4, No. 10, 2014, p. 696

34 Scott Paauw, One Land, One Nation, One Language: An Analysis of Indonesia's National Language Policy, University of Rochester Working Papers in the Language Sciences, Vol. 5, No. 1, 2009, p. 5



الإندونيسية هي الرمز والأداة لتلك الوحدة في آن واحد... وكلما تعلموا التعبير عن أنفسهم باللغة الإندونيسية، أصبحوا أكثر وعياً بالروابط التي تجمعهم³⁵.

وتجلت الانعكاسات الإيجابية لهذا القرار اللغوي السيادي على نحو مبهر في قطاع التربية والتعليم ومحو الأمية، حيث تخلصت المنظومة التعليمية الإندونيسية من الطابع النخبوي الإقصائي الذي ميز الحقبة الكولونيالية، وتضاعفت مستويات الكفاءة والتحصيل المعرفي للجماهير العريضة بفضل التعلم باللغة الأم التي يفهمونها، مما وفر لسوق الشغل ملايين الأطر والعمال المؤهلين معرفياً وتقنياً والقادرين على استيعاب تكنولوجيا العصر وتوطينها، محلياً دون الوقوع في فخ الاغتراب اللساني، وتوضح هذه القفزة التنموية والتربوية الهائلة عند مقارنة الإحصاءات التاريخية؛ حيث يرجع العامل الأكثر أهمية في انتشار اللغة الإندونيسية كلغة وطنية إلى تطور نظام التعليم ومحو الأمية في إندونيسيا. ففي عام 1930، وتحت إدارة الاستعمار الهولندي، كان 30.8% فقط من السكان الذين تزيد أعمارهم عن 10 سنوات يجيدون القراءة والكتابة... وبحلول عام 1996، وبعد 51 عاماً من الاستقلال، أصبح 87.26% من السكان يجيدون القراءة والكتابة باللغة الإندونيسية³⁶.

ورغم التحديات المعاصرة التي تفرضها العولمة وضغوطات اللغات الدولية كالإنجليزية، فإن الدولة الإندونيسية حافظت على مركزية لغتها الوطنية في مجالات التنمية والإدارة، معتبرة أن الانفتاح على الخارج يجب ألا يكون على حساب المكتسبات السيادية والتنموية العظمى التي حققتها لغة البلاد الرسمية. "لقد كان لسياسة اللغة الوطنية في إندونيسيا دوراً فعالاً في توحيد الأمة، وخلق هوية وطنية قوية، وتعزيز التعليم ومحو الأمية في جميع أنحاء البلاد. المجال الوحيد الذي يمكن اعتبار أن سياسة إندونيسيا قد قصرت فيه هو من حيث الوظيفة التشاركية، حيث لا تمتلك إندونيسيا لغة تمكنها من العمل بفعالية في العالم. ومع تحسين تعليم اللغات الأجنبية، يمكن التغلب على هذا القصور أيضاً دون الحاجة إلى التضحية بالإنجازات الكبيرة لسياسة اللغة الوطنية في إندونيسيا"³⁷.

وبالانتقال إلى المنظور الإفريقي، تبرز تجربة تنزانيا باعتبارها مثالا بالغ الأهمية على كيفية استخدام اللغة الوطنية (السواحلية) كأداة بيداغوجية واستراتيجية لفك الارتباط مع الإمبريالية اللغوية ومقاومة ظاهرة انغلاق النخبة التي تعوق مسارات التنمية الشاملة في دول العالم الثالث. فبعد الحصول على الاستقلال في مطلع الستينيات، ورثت تنزانيا نظاماً تعليمياً وإدارياً استعمارياً هجيناً يعتمد الإنجليزية لغة للمناصب الراقية والسواحلية للمستويات الدنيا، مما أنتج واقعاً إقصائياً يفرز قلة برجوازية متفرجة تسيطر على الثروة والقرار، مقابل أغلبية ساحقة تعاني من التهميش والامية. وفي مواجهة هذا الخلل البنيوي الموروث، بادرت الدولة التنزانية بقيادة جوليوس نيريري Julius Kambarage Nyerere، وضمن فلسفة الاشتراكية الإفريقية والاعتماد على الذات، إلى اتخاذ قرار سيادي حازم يقضي بتسييد اللغة السواحلية وجعلها اللغة الوحيدة للتدريس والإدارة، لربط المدرسة بالتربة السوسيوثقافية للمجتمع وتحقيق ديمقراطية المعرفة، "فبعد تبني الأيديولوجية الاشتراكية، كان اختيار اللغة السواحلية لغة تدريس وحيدة في التعليم الابتدائي أمراً منطقياً، لأن السواحلية كانت اللغة الأكثر انتشاراً في البلاد وكانت لغة التواصل الرئيسية خلال النضال من أجل الاستقلال. وبالتالي، ارتبطت السواحلية ارتباطاً وثيقاً بإنهاء الاستعمار. كما أنها عملت على توحيد الناس من مختلف المجموعات العرقية واللغوية"³⁸.

لم يكن هذا التدبير اللساني مجرد مناورة سياسية ظرفية، بل كان خياراً تنموياً متكاملًا يستهدف دمج الطبقات الشعبية العريضة في الأرياف والقرى التي تشكل عصب الإنتاج الفلاحي والاقتصادي للدولة، مكسراً بذلك الطابع النخبوي للمناهج الكولونيالية القديمة؛ مؤسساً على اعتقاد راسخ بأن "استخدام السواحلية من شأنه أن يجعل التعليم الابتدائي متاحاً لجميع الأطفال ويهيئ خريجي المدارس لحياة منتجة في المناطق

35 نفسه، ص 5

36 نفسه، ص 6

37 Scott Paauw, One Land, One Nation, One Language: An Analysis of Indonesia's National Language Policy, University of Rochester Working Papers in the Language Sciences, Vol. 5, No. 1, 2009. P 13

38 Imani N. Swilla, Languages of instruction in Tanzania: contradictions between ideology, policy and implementation, African Study Monographs, 30(1), 2009, p. 3



الريفية والقرى، حيث كان يُصور أن تعيش الأغلبية. لقد ركز برنامج (التعليم من أجل الاعتماد على الذات) على المهارات العملية وكَيْفَ المناهج الدراسية مع احتياجات البلاد كما حددتها الدولة الاشتراكية الجديدة، متخلياً عن المناهج الاستعمارية التي كانت تُعتبر نخبوية³⁹.

وقد أسفر هذا الانحياز الصريح للسان الوطني عن طفرة ديموغرافية وتربوية غير مسبقة، تجسدت في الارتفاع القياسي لمعدلات تدرس الأطفال الأقل حظاً، وتعميم التعليم الابتدائي الشامل في فترات زمنية وجيزة، مما أثبت عملياً أن اللغات الوطنية هي الأداة الوحيدة القادرة على استيعاب الجماهير وتأهيلها معرفياً؛ فقد أوردت مجموعة من الدراسات الأكاديمية معطيات رقمية قاطعة تبين أن اعتماد اللغة السواحلية كلغة للتدريس أسهم بشكل كبير في تنفيذ خطة التعليم الابتدائي الشامل في عام 1974م، وساعد في تحقيق هدف تسجيل جميع الأطفال في سن التمدرس تقريباً بحلول نهاية السبعينيات. ففي غضون عشر سنوات، تضاعف عدد تلاميذ المدارس الابتدائية ثلاث مرات، ليرتفع من 827,944 تلميذاً في عام 1970م إلى 3,361,228 تلميذاً في عام 1980م⁴⁰.

ومن الناحية البيداغوجية واللسانية المحضة، أكدت التجربة التنزانية الحجة العلمية التي تفيد بأن جودة التحصيل واكتساب الكفايات المعرفية الدقيقة والعلمية، ترتبط ارتباطاً شرطياً بمدى فهم المدرس والمتعلم للغة الفصل الدراسي، حيث يمنع التدريس باللغة الوطنية هدر الزمن في فك شفرات اللغات الأجنبية المستغلقة، ويحفز ملكات التفكير والتحليل والنقاش الحر؛ إذ يؤكد الباحثون حقيقة أن اللغة التي يفهمها المعلمون والطلاب؛ هي ما يمكن أن تعمل بفعالية كلغة للتدريس، فإذا كان الطلاب والمعلمون يفهمون لغة الفصل الدراسي، فسيكونون قادرين على المناقشة والجدال وطرح الأسئلة والإجابة عليها⁴¹. وبذلك، يكون النموذج التنزاني قد كشف بوضوح أن إقرار العدالة اللغوية عبر اعتماد اللسان الوطني يعد صمام الأمان الوحيد لحماية المنظومة التربوية من الفشل البيداغوجي، وتحصين المجتمع من ديناميات الإقصاء الطبقي التي توظف اللغات الأجنبية كآليات لانغلاق النخبة وصون امتيازاتها المادية والرمزية على حساب تكافؤ الفرص وحقوق الأغلبية الشعبية العريضة.

أما في السياق الآسيوي المتقدم، فيبرز النموذج الياباني كأقوى برهان إبستمولوجي وتاريخي يسقط الادعاءات الواهية للنخب المتغربة حول قصور اللغات الوطنية عن مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الحديث، مبيناً أن استيعاب أعقد المعارف وإنتاج الابتكار الصناعي يبلغان ذروتها حين يتم التفكير والبحث باللغة القومية للأمة. فمع انطلاق ثورة مييجي (1868م-1912م) التحديثية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واجهت اليابان تحدياً مزدوجاً يتمثل في ضرورة تحقيق طفرة صناعية واقتصادية عظيمة للحفاظ على استقلالها ومقاومة النزعات الاستعمارية الغربية المهيمنة تكنولوجياً وعسكرياً، ولم تكن استجابة صانع القرار الاستراتيجي الياباني هي استيراد لغات المراكز الغربية وتدريس العلوم بها، بل ركزت الدولة القومية الحديثة جهودها البنيوية على توحيد وتطوير اللسان الياباني القياسي وتوظيفه كأداة حصريّة للتعليم العام، وتحديث المجتمع، وتقوية القدرات الإنتاجية والعسكرية للبلاد، "فقد أولت حكومة مييجي آنذاك أهمية قصوى للتعليم الابتدائي والعالي من أجل بناء أمة يابانية حديثة. ومن خلال التعليم الابتدائي الموحد، هدفت الحكومة أولاً إلى تعزيز الوعي القومي الواسع النطاق وتقوية القوة الاقتصادية والعسكرية للدولة، وركزت في التعليم العالي على بناء القادة في مختلف المجالات"⁴².

إن العبقرية اليابانية تجلت بوضوح في سياسة توطين المعارف بدلاً من استيراد الأنساق اللغوية الأجنبية؛ حيث استعانت الحكومة في البداية بالخبراء والمدرسين الغربيين في التخصصات العلمية الدقيقة لفترة وجيزة وبأجور مرتفعة، تزامناً مع إرسال بعثات طلابية مكثفة إلى الخارج، غير

39 نفسه، ص 3

40 Imani N. Swilla, Languages of instruction in Tanzania: contradictions between ideology, policy and implementation, African Study Monographs, 30(1), 2009, p. 4

41 Eustard Rutalemwa Tibategeza & Theodorus du Plessis, The Prospects of Kiswahili as a Medium of Instruction in the Tanzanian Education and Training Policy, Journal of Language and Education, 4(3), 2018, p. 90

42 Nobuko Kayashima, Chapter 5. Educational Development in Modernization in Japan. Seven Chapters on Japanese Modernization. JICA-Open University of Japan, 2019, p. 5



أن الهدف الاستراتيجي الأسمى كان هو نقل وتوطين تلك العلوم وترجمتها وصياغتها داخل المنظومة اللغوية الوطنية، ليعود أولئك الطلاب ويتولوا التدريس والبحث العلمي باللغة اليابانية الخالصة، مسجلين بذلك قطيعة إبستمولوجية مع التبعية الثقافية؛ ففي التعليم العالي على سبيل المثال، تمت دعوة المعلمين الأوروبيين والأمريكيين إلى اليابان ومُنحوا رواتب عالية بشكل استثنائي لتدريس المعرفة المتقدمة القادمة من الغرب. وفي الوقت نفسه، أرسلت الحكومة طلاباً يابانيين شباباً متميزين للدراسة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا وألمانيا وروسيا. وقد عاد هؤلاء الطلاب إلى اليابان بعد سنوات وحلوا محل المدرسين الأجانب. وكانوا يُدرّسون باللغة اليابانية⁴³.

وقد آتت هذه الهندسة اللغوية السيادة ثمارها التنموية الكبرى في وقت قياسي، حيث تلاحمت مكونات النظام التربوي العام لتشكّل بنية مندمجة ومتكاملة استطاعت القضاء التام على الأمية وتأهيل جيل كامل من العلماء، والمستثمرين، والعمال المهرة من مختلف فئات الشعب دون تمييز طبقي أو مجالي. فقد اكتمل تطوير نظام تعليمي حديث في اليابان تقريباً في حدود عام 1920م؛ حيث تم توجيه التعليم العالي لتثقيف النخبة، والتعليم الثانوي لتطوير العمال المهرة من المستوى المتوسط، والتعليم الابتدائي لتعليم جميع المواطنين، والتعليم في المدارس العادية لتكوين محترفي التدريس لكل مستوى، وبدأ نظام التعليم العام في اليابان يعمل ككل متكامل⁴⁴.

تكتسب التجربة اليابانية بهذا النهج، عمقاً تحليلياً استثنائياً في السوسيولسانيات الانتقادية المعاصرة عند استخدامها كأداة لمقاومة الإمبريالية اللغوية الغربية التي تسعى لفرض اللامساواة الهيكلية بين مراكز القوة الناطقة بالإنجليزية أو الفرنسية وبين بقية دول العالم (الهامش)، معتبرة أن سيادة اللسان الوطني هي الضامن الوحيد لمنع الاستلاب الفكري والثقافي الذي يعوق الابتكار الحر. وبانطلاقاً من منظور الإمبريالية اللغوية الإنجليزية يتأكد للجميع أن العالم يتميز باللامساواة؛ حيث يتم الحفاظ على السلطة من خلال بنية المركز، وهي الدول الكبرى الناطقة باللغة الإنجليزية والفرنسية، بينما أصبحت الدول المتأثرة (المحيط/الأطراف) جهات فاعلة تابعة بين الدول ضمن علاقة القوة هاته، الأمر الذي يعيد إنتاج الإمبريالية الثقافية والعلمية والإعلامية والتعليمية، وهي تماثل في طبيعتها العنصرية والتمييز الجنسي⁴⁵.

نخلص عبر هذه النماذج المقارنة إذن؛ إلى أن تجارب اليابان وإندونيسيا وتنزانيا، تقدم دروساً استراتيجية بالغة الأهمية، تُسقط - بشكل نهائي - الأطروحات التبريرية الانهزامية، وتؤكد علمياً وميدانياً؛ أن التمكين للغة الوطنية في التدريس والإدارة والاقتصاد، هو الركيزة الأساسية لتأسيس أمن لغوي وتربوي منصف، وتحرير الطاقات الإبداعية الكامنة للمجتمعات، وتحقيق معجزة التنمية الشاملة المستقلة والمستدامة.

43 نفسه، ص 4

44 نفسه، ص 6

45 Reiko Hatori, A Policy on Language Education in Japan: Beyond Nationalism and Linguicism, Second Language Studies, 23(2), Spring 2005, p. 45



خاتمة:

تأسيساً على ما سبق، يخلص هذا البحث إلى أن المنظومة التعليمية والتنمية بالمغرب، تعيش ارتعاشاً هيكلياً لسياسات لغوية تركز هيمنة اللغات الأجنبية، الأمر الذي أفرز واقعاً مأزوماً يتسم بالاغتراب اللساني وتعميق الفوارق السوسيواقتصادية والمجالية. وقد أثبت التحليل السوسiolساني - مدعوماً بمخرجات التقارير التقويمية الرسمية - أن اعتماد اللغة الأجنبية أداةً محورية لتدريس المعارف والعلوم الدقيقة لم يحقق الانفتاح المعرفي المنشود، بل تحول إلى آلية إقصائية تُنتج "أمية متعددة اللغات"، وتضاعف معدلات الهدر المدرسي، وتهدر الرأسمال البشري الوطني. وفي المقابل، أسقطت المقاربة المعمقة للنماذج الدولية الرائدة في كل من إندونيسيا وتايلاند واليابان كافة الدرائع الاستلاكية التي تنتقص من قدرة اللغات الوطنية، مبرهنَةً بشكل قاطع، على أن تحقيق الإقلاع الصناعي، وتوطين التكنولوجيا، وبناء مجتمع المعرفة، يمر حتماً عبر بوابة السيادة اللغوية وجعل اللسان القومي الأداة الحصرية لإنتاج العلم وتلقيه.

وبناءً عليه، يوصي البحث بضرورة التحلي بإرادة سياسية سيادية، تقطع مع حالة التردد في صناعة القرار اللساني، وتؤسس لانتقال استراتيجي نحو إقرار عدالة لغوية منصفة، تعيد اللغات الوطنية إلى صدارة الفضاء الأكاديمي والإنتاجي. ولتحقيق هذه الغاية، يتحتم الانتقال الفوري نحو الأجرأة عبر تفعيل أدوار المؤسسات اللغوية والمرصد العربي للمصطلحات والمجامع اللغوية، وإطلاق ورش وطني شامل للترجمة المؤسسية لتوطين العلوم الحية، فضلاً عن إعادة هندسة برامج تكوين المدرسين بما يتلاءم مع متطلبات التدريس باللسان الوطني. إن استعادة الأمن اللغوي والمعرفي لم تعد مجرد خيار بيداغوجي تكميلي، بل هي المدخل الإلزامي والشرط الحاسم لتحرير الطاقات الإبداعية للمجتمع، وضمان استقلالية القرار التنموي، وتحسين الأجيال القادمة من مخاطر التبعية والإمبريالية اللغوية.